نظرة عامة

استمر الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2017 في التراجع ولاتزال معاناته تتزايد في ظل استمرار الحصار، وارتفاع معدلات البطالة والإغلاق المتكرر للمعابر التجارية، وبطء عملية إعمار ما خلفته الحروب، على ضوء ما سبق، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نحو 3.1 في المائة في عام 2017 مقارنة مع 4.5 في المائة عام 2016. وتعود الاسباب الرئيسية وراء ذلك، الى تباطؤ معدلات النمو التي وصلت تقريباً الى 3.2 في المائة، إضافة إلى ارتفاع مؤشرات معدلات البطالة والفقر في فلسطين ما بين عامي 2016،2017.

يشكل الاحتلال العائق الأبرز لجميع مساعي السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق التنمية، وبالتالي لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في ظل وجوده وتحكمه في المعابر والحدود، فهو من ناحية يقيد حرية الحركة على المعابر ويفرض القيود على تواصل الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي، ومن ناحية أخرى يعزز استمرار سيطرة قواته على الأجواء البرية والبحرية والجوية، وبالتالي يساهم بشكل كبير في خنق الاقتصاد الفلسطيني.

أدى ما سبق الاشارة إليه إلى اعاقة النمو على نطاق واسع وإلى فقدان فرص العمل، وألحق ذلك أضراراً بالغة بالاقتصاد الفلسطيني وبالموارد الإنتاجية والبنية التحتية، وأثّر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والكهرباء والوقود.

ولا تزال الحكومة الفلسطينية تواجه العديد من التحديات الاقتصادية المتمثلة في استمرار ارتفاع نسب البطالة في صفوف الشباب والخريجين منهم، واستمرار ارتباط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد دولة الاحتلال، والقيود التي تفرضها حكومة الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني لإخضاعه بشكل كامل للاقتصاد الإسرائيلي وإبقاء الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة الاحتلال.

إن أغلب مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يتحكم سلطات الاحتلال بها ويمنع الفلسطينيين من الاستفادة منها واستثمارها ومنها بعض الأراضي المتواجدة في المنطقة المعروفة بالمنطقة (ج) والتي يتواجد بها نحو 61 في المائة من حجم الموارد الاقتصادية والطبيعية الكفيلة بإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، كما أن منع سلطات الاحتلال للفلسطينيين بالاستفادة من كل المناطق يعتبر إحدى العراقيل الرئيسية لحدوث تنمية اقتصادية حقيقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولا تمكن هذ القيود والممارسات التمييزية الإسرائيلية دولة فلسطين من الاستفادة من الشروط التفضيلية التي تتمتع بها مع العديد من الأسواق الدولية، حيث لم تساهم اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية والولايات المتحدة الأمريكية في زيادة وتنويع الصادرات الفلسطينية بالمستوى المطلوب، وأصبح الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل أساسي على الاستيراد.

لذا فقد حقق الاقتصاد الفلسطيني معدل نمو عام 2017 بلغ 3.1 في المائة ، كما تزايدت فجوة الموارد نتيجة لنمو الواردات بمعدل أكبر من الصادرات لتبلغ 5.4 مليار دولار عام 2017، كما ارتفع عجز الموازنة العامة للدوله ليبلغ نحو 257 مليون دولار، وهذا ما انعكس على حجم الدين العام ليبلغ عام 2017 نحو 2.5 مليار دولار، كما بلغ معدل البطالة في فلسطين عام 2017 نحو 27.4 في المائة.

التطورات الاقتصادية والقطاعية والاجتماعية

التطورات الاقتصادية الكلية

الناتج المحلي الإجمالي

تركز الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال عام 2017 في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ذات المساهمة الأعلى نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي ومنها نشاط الانشاءات، تبعه نشاط الصناعة، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي مقوماً (بالأسعار الجارية) ارتفاعاً خلال العام 2017 بلغت نسبته 8.0 في المائة وذلك من نحو 13.42 مليار دولار عام 2016 إلى نحو 14.50 مليار دولار عام 2017. أدى هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من نحو 2957.2 دولار عام 2016 إلى نحو 3096.5 دولار عام 2017، محققاً نسبة نمو قدرها 4.7 في المائة مقارنة بمعدل نمو قدره 3.2 في المائة في عام 2016.

يُشار إلى أن هذا النمو الذي تحقق لا يدل على تنمية حقيقية لأن هذا النمو قائم على الاستهلاك ومحصور في الفئات الميسورة ولم يشمل الفئات الفقيرة، وبالتالي سيبقى هناك ارتفاع في نسب البطالة والفقر وهما السمتان الاساسيتان للواقع الاقتصادي الفلسطيني. بناءً على ما سبق، فقد ارتفعت قيمة الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو 15.3 مليار دولار عام 2016 إلى نحو 16.5 مليار دولار عام 2017، بنسبة قدرها 3.1 في المائة مقارنة بمعدل نمو بلغ 4.7 في المائة عام 2016، أدى هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من نحو 3374.9 دولار عام 2016 إلى نحو 3521.7 دولار عام 2017، محققاً نسبة نمو قدرها 4.3 في المائة مقارنة بنمو معدله 3.8 في المائة عام 2016.

على جانب آخر، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 (مقوماً بالأسعار الثابتة وسنة الأساس 2015) لتبلغ نحو 13.69 مليار دولار مقابل 13.27 مليار دولار في عام 2016 مسجلاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 3.1 في المائة، وكان الاقتصاد الفلسطيني قد شهد نمواً نسبته 6.3 في المائة خلال عام 2012، ثم انخفض تدريجياً إلى أن أصبح سالباً 0.2 في المائة خلال العام 2014، قبل ان يعود ويرتفع خلال عام 2016 ليصل إلى 4.5 في المائة. بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي عام 2017 حوالي 2923.4 دولار مقارنة بحوالي 2922.9 دولار في عام 2016.

كما ارتفعت قيمة الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتبلغ نحو 15.29 مليار دولار عام 2017 مقابل 14.96 مليار دولار في عام 2016 مسجلاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 2.1 في المائة، مقارنة بنسبة 1.2 في المائة في عام 2016. يشار إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعكس مستوى الأداء الاقتصادي، وله أهميته البالغة في الوقوف على دخول الأفراد ومستوياتهم المعيشية وقدراتهم على الوفاء بالتزاماتهم الاستهلاكية والادخارية، وعليه فإن ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يسهم مباشرة في تحسين الرفاه الاجتماعي. جدير بالذكر أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تباطؤ في معدلات النمو، ويعيش حالة تراجع بدأت منذ منتصف العام 2012، حيث يعود ذلك للقيود التي تفرضها اسرائيل على الضفة الغربية وتراجع حجم المساعدات للسلطة الفلسطينية ما شكل ضغطاً على مستويات النمو الاقتصادي، إضافة إلى عدم سير عملية اعمار غزة بالشكل اللازم.

شكل رقم (1)
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (2017)

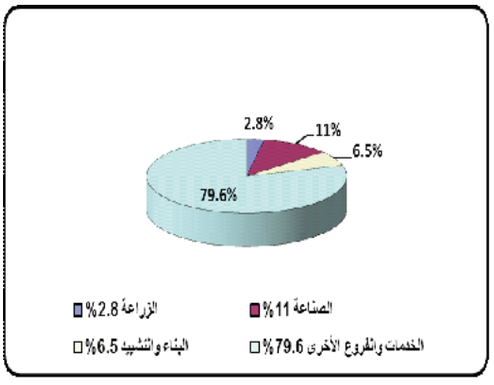

المصدر: ملحق (1/13).

الاستثمار

شهدت قيمة الاستثمار الإجمالي ارتفاعاً بشكل طفيف عام 2017، إذ بلغت قيمته نحو 3.25 مليار دولار مقابل 2.99 مليار دولار عام 2016، الأمر الذي صاحبه ارتفاع في نسبته من إجمالي الناتج المحلي من نحو 22.3 في المائة عام 2016 إلى نحو 22.4 في المائة عام 2017. شهد معدل نمو الاستثمار الخاص ارتفاعاً حيث بلغت قيمته 2.6 مليار دولار مقارنة مع 2.4 مليار دولار عام 2016. الأمر الذي صاحبه ارتفاع طفيف في نسبته من إجمالي الناتج المحلي من نحو 17.7 في المائة عام 2016 إلى نحو 17.8 في المائة عام 2017. إذ يعتبر الحصول على التمويل أكبر العوائق خاصة للمؤسسات الصغيرة التي لا تتمكن من توفير الضمانات الكافية للحصول على قروض مصرفية.(ملحق 1/13)

الاستهلاك

الإنفاق الاستهلاكي هو المكون الاكبر من مكونات الناتج المحلي الاجمالي، حيث شكل استهلاك الفرد الشهري من الطعام في الأراضي الفلسطينية حوالي 30.7 في المائة من الاستهلاك الكلي للفرد، وحصة الطعام من الاستهلاك تعكس المستوى المعيشي، فكلما زادت حصة الطعام كلما قل المستوى المعيشي ومستوى الرفاهية للفرد. شهد عام 2017 ارتفاعاً في قيمة الاستهلاك الإجمالي لتبلغ قيمته 16.57 مليار دولار مقارنة بنحو 15.84 مليار دولار في عام 2016، بنسبة زيادة بلغت 4.6 في المائة وذلك مقابل نموه بنحو 4.3 في المائة في عام 2016، وبنسبة بلغت 118.0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. بلغ إجمالي الاستهلاك العام 3.81 مليار دولار عام 2017 مقارنة مع 3.53 مليار دولار في عام 2016، كما بلغ الاستهلاك الخاص 12.76 مليار دولار عام 2017 مقارنة مع 12.31 مليار دولار عام 2016، وتدل هذه الأرقام على أن الناتج المحلي الإجمالي لا يزال يعبر عن قصور في مواجهة الاستهلاك الكلي للمجتمع الفلسطيني، واستمراراً للأزمة المالية التي تواجهها دولة فلسطين، (ملحق 1/13).

ارتفع معدل نمو الاستهلاك العام عام 2017 بنسبة 7.9 في المائة بعد أن شهد نمواً بلغ 16.1 في المائة عام 2010، كما أدى استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني وسياسات الحصار إلى ازدياد مستويات الإحساس بعدم الأمان، الأمر الذي أدى إلى زيادة بمعدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 3.6 في المائة ولا يزال متدني بعد أن وصل إلى نسبة نمو مقدارها 14.1 في المائة عام 2010، الأمر الذي يدلل بوضوح على ما تسببت فيه ممارسات الاحتلال من تدمير للقطاع الخاص الفلسطيني جراء سياسات الاحتلال التي قلصت من قدراته الإنتاجية.

التطورات القطاعية

الزراعة والصيد البحري والمياه والبيئة

يلعب القطاع الزراعي الفلسطيني دوراً رئيسياً في تكوين الناتج المحلي والمساهمة الفاعلة في توفير الغذاء، فضلاً عن اعتباره القطاع الرئيسي لتشغيل المرأة في الريف واستيعاب عدد كبير من العاملين، ويتميز بإمكانية التوسع الأفقي والرأسي، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، وارتباط المزارع بالأرض، وحبه للعمل فيها، والتنوع المُناخي المميز، وتوافر العمالة الزراعية المدربة بأجور مناسبة. جدير بالذكر أن سلطات الاحتلال تسيطر على غالبية موارد الزراعة في فلسطين كالأرض والمياه، منها نحو 62 في المائة من مساحة الضفة الغربية وهي المناطق المسماة "ج"، إضافة إلى مصادر المياه الجوفية. فقد قدرت تقارير دولية الوفر الذي قد ينتج عن تمكين الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي المسماة "ج" واستغلال مواردها، بنحو 3.3 مليار دولار سنوياً، كما أن حصول الفلسطينيين على حقوقهم المائية من شأنه مضاعفة المساحة المروية ست مرات، ما يوفر حوالي 200 ألف فرصة عمل، تغني الشعب الفلسطيني عن العمل في إسرائيل. تواجه

الزراعة العديد من المعيقات والمشاكل الأساسية نذكر منها ما يلي[1]:

- إغلاق المعابر والحدود والحصار المفروض على قطاع غزة.
- تفتيت الحيازات الزراعية، مما أدى إلى تقليل الكفاءة الإنتاجية، وارتفاع عنصر المخاطرة بسبب قلة العائد من الزراعة.
- عدم استقرار الأوضاع الأمنية وعدم وجود نظام تمويل زراعي يعتمد على الشفافية وهذا ما أدى إلى قلة الاستثمارات في القطاع الزراعي.
- عدم وجود قوانين وتشريعات صارمة، إضافة إلى عدم وجود نظام تأمين زراعي و صندوق فاعل لتعويض المزارعين ضد الكوارث الطبيعية.
- محدودية الموارد الطبيعية والبيئة وزيادة المنافسة عليها من قبل القطاعات الأخرى.
- ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية ونقص الكادر من الباحثين والمدربين لتغطية المجالات الزراعية المختلفة وضعف البنية التحتية الخاصة بقطاع التسويق الزراعي.
- البحث عن سبل استخدام الطاقة البديلة، أو البحث عن مصادر إضافية للمياه بحيث يتيح استخدامها في المجال الزراعي والصناعي لتخفيف الضغط على الخزان الجوفي.

تشير التقارير الإحصائية إلى أن القطاع الزراعي في فلسطين لا يعمل سوى بنحو 25 في المائة من قدرته، وهذا يؤكد ان القطاع الزراعي يمكن أن ينمو بأكثر من 4 أضعاف في المستقبل، ما يسهم في زيادة الدخل القومي بنحو مليار دولار سنويا، وتوفير فرص عمل تتراوح بين 200-300 ألف عامل وعاملة.

استمرت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني بالانخفاض عام 2017، حيث بلغت 2.8 في المائة مقارنة بنسبة 3.2 في المائة عام 2016، بعد أن وصلت في عام 1994 إلى 13.4 في المائة وفي عام 1999 10.7 في المائة. في هذا السياق انخفضت القيمة المضافة للقطاع الزراعي إلى 405.9 مليون دولار عام 2017 بعد أن بلغت 429.6 مليون دولار في عام 2016.

يعتبر الزيتون العمود الفقري للقطاع الزراعي الفلسطيني وللصناعة التحويلية في فلسطين. وقد بلغ عدد العاملين في معاصر الزيتون في فلسطين 1,473 عاملاً للموسم 2017، منهم 1,115 عامل بأجر وهذا يشكل ما نسبته 75.7 في المائة من إجمالي العاملين، مقارنة بنحو 1,027 عامل عام 2016 [2].

وأما تعويضات العاملين فقد بلغت حوالي 1.0 مليون دولار أمريكي في موسم 2017، والقيمة المضافة لنشاط معاصر الزيتون لموسم عام 2017 بلغت حوالي 12.7 مليون دولار أمريكي، وقيمة الاستهلاك الوسيط حوالي 2.9 مليون دولار أمريكي، أما بالنسبة لقيمة إنتاج المعاصر فقد بلغت حوالي 15.6 مليون دولار أمريكي لموسم عام 2017. يشار إلى أنه خلال عام 2017 تم اقتلاع وتجريف ومصادرة أو حرق ما يقارب 7000 شجرة مثمرة معظمها من أشجار الزيتون والتي تشكل مصدر دخل أساسي للعديد من العائلات الفلسطينية.

في قطاع الصيد البحري تواصل قوات الاحتلال فرض حصارها البحري على قطاع غزة، حيث تحظر تلك القوات على الصيادين الفلسطينيين العمل في مساحة تقدّر بحوالي 85 في المائة من مساحة الـ(20) ميلاً بحرياً التي تقرّها اتفاقية أوسلو المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال العام 1993، تلك المساحة التي تقلّصت في أغلب الأوقات إلى حوالي ثلاثة أميال بحرية فقط، إذ تلحق تلك الانتهاكات المنظمة الضرر البالغ على قطاع الصيد والعاملين فيه، لا

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، دولة فلسطين، "مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين".

[2] الجهاز المركزي للإحصاء، دولة فلسطين، (2016)، "مسح معاصر الزيتون".

سيما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تفقد الصيادين وسائل الصيد وسبل عيشهم التي تعينهم على تلبية احتياجاتهم اليومية، كما يتضرر بفعل تلك الانتهاكات، العاملين في مهنة الصيد، كصانعي القوارب ومعدات الصيد وعمال الصيانة وتجار الأسماك، كذلك قطاع المستهلكين الذين تتأثر سلّتهم الغذائية. وتدفع مجمل تلك الانتهاكات بالعاملين في هذا القطاع ليصبحوا من بين الفئات الأشد فقراً، والتي تحتاج إلى مساعدات إغاثية دورية، الأمر الذي يهدد حياتهم ويمسّ بجملة حقوق الإنسان بالنسبة لهم ولأسرهم.

من جانب آخر يستمر التباين الكبير في إمكانية الحصول على الماء بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فكمية استهلاك المياه من قبل الإسرائيليين تفوق كمية استهلاك الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأربعة أضعاف على الأقل. إذ يبلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للماء 73 لتراً يومياً للفرد، وهو أقل من معدل استهلاك الفرد الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، وهو 100 لتر يومياً. وفي العديد من المجتمعات الرعوية في الضفة الغربية، يصل معدل استهلاك الفرد من الماء بالنسبة لآلاف الفلسطينيين إلى 20 لتراً يومياً فقط، وبالمقابل يبلغ معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي قرابة 300 لتر يومياً.

وتملك الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة الضفة الغربية ثلاثة أحواض مائية تشكل المصدر الرئيسي والأساس للمياه في فلسطين، غير أن سلطات الاحتلال تسيطر عليها وتفرض على الفلسطينيين استهلاك نسبة محددة لا تصل إلى 15 في المائة من المخزون المائي الكلي في أفضل الظروف بما فيها الينابيع داخل الأراضي الفلسطينية. أما في قطاع غزة فإن الوضع المائي ينذر بكارثة، حيث وصلت نسبة التلوّث فيه حوالي 98 في المائة، ونسبة العجز بالمياه في القطاع وصلت إلى 110 مليون متر مكعب سنوياً، من أصل 200 مليون متر مكعب من المياه يحتاجها.

وتتعمد سلطات الاحتلال الاضرار بالبيئة الفلسطينية إذ يوجد في فلسطين أكثر من 50 في المائة من المبيدات غير مشروعة وليس بإمكانها التخلص من هذه المبيدات بأمان، وترفض دولة الاحتلال إعادتها، وتؤدي هذه المبيدات والتي تتسرب من العمليات الزراعية والنفايات الخطرة الناتجة عن تصنيع المواد الكيميائية الزراعية داخل المستوطنات غير الشرعية إلى تسميم مزارع الفلسطينيين ومواشيهم ومصادر المياه. وقد تم توثيق إلقاء النفايات الخطرة في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك في المناطق المجاورة للمدارس مباشرة.

الصناعة

يواجه القطاع الصناعي في فلسطين العديد من المشكلات والمعوقات التي حالت ولا تزال دون تطوره ونموه، ترجع لعوامل داخلية وخارجية [3] من أهمها سيطرة قوات الاحتلال على الارض والمياه والمعابر واستخدام الاساليب القمعية التي من شأنها منع أي تطوير للقطاع الصناعي، واستخدام القوة ضد المنشآت الصناعية ، وفرض الحصار على قطاع غزة ومنع ادخال المواد الخام نهاية عام 2007، وشن الحروب المتكررة عليه والتي بدأت نهاية عام 2008، الأمر الذي صاحبه تدمير ما يزيد عن 1000 منشأة صناعية في القطاع . يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الانتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الانتاج من جانب آخر، فمعظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع قديمة تكنولوجيا، وهذا مما يترتب على ذلك زيادة تكلفة الصيانة، بسبب قيود سلطات الاحتلال من رسوم جمركية، وفحص أمني، ومنع دخول آلات محددة .

وتقوم سلطات الاحتلال بفرض ضرائب باهظة على المنتجات الفلسطينية كضريبة الانتاج والدخل والقيمة المضافة إلى جانب رسوم جمركية على المواد الخام، ونتيجةً لذلك افتقرت فلسطين للمواد الخام اللازمة للصناعة وتلجأ معظم أنشطة الصناعة الى الاعتماد على استيراد

[3] سامي أبو ظريفة، "المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ودور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم المنتج الوطني".

المواد الخام من الاحتلال أو من الخارج، حيث تستورد فلسطين أكثر من 85 في المائة من المواد الخام اللازمة لها.

انخفضت مساهمة القطاع الصناعي (الاستخراجي والتحويلي) في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من ارتفاع قيمة ناتج هذا القطاع لتصل إلى حوالي 11.0 في المائة في عام 2017 مقارنة بنسبة 11.3 في المائة 2016، وبقيمة مضافة بلغت 1.52 مليار دولار مقارنة مع 1.78 مليار دولار عام 2016، ويأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات في فلسطين من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ويُعد قطاع الحجر والرخام أحد أكبر القطاعات الصناعية القائمة في فلسطين، حيث تمتاز فلسطين بتنوع طبقاتها الصخرية و لهذا التنوع دور في تقديم تشكيلة واسعة من منتجات الحجر و الرخام بمختلف الألوان و الأصناف [4].

ويوجد في فلسطين حوالي 1,650 مُنشأة في قطاع الحجر و الرخام، و يعتبر أحد أكبر القطاعات المُشغلة للأيدي العاملة الفلسطينية، فهي تُشغل قرابة 8500 عامل و بمعدل مساهمة في حجم سوق العمل الفلسطيني يصل إلى 13.4 في المائة. يشار إلى أن المستوطنات الإسرائيلية تسيطر على حوالي 85 في المائة من صناعة الحجر والرخام والتي تعتبر أهم الصناعات الفلسطينية، وذلك من خلال 11 مصنع للاحتلال الإسرائيلي متواجد على أراضي الضفة الغربية، متسببة في خسارة الاقتصاد الفلسطيني لما قيمته 574 مليون دولار سنوياً.

البناء والتشييد

يعتبر قطاع البناء والتشييد في الأراضي الفلسطينية أكثر القطاعات تأثراً بالسياسات الإسرائيلية كون أن الصراع الفلسطيني الاسرائيلي هو صراع على الارض، مما قاد لسياسات أمنية واقتصادية مقيدة للعمران والتوسع فيه كتقييد رخص البناء ومصادرة الاراضي وتقييد عمل المؤسسات كجمعيات الاسكان.

تمتاز فلسطين بالقدرة على إنتاج الكثير من المنتجات المغذية لهذا القطاع مثل الاسمنت، اذ يقدر حجم الطلب السنوي على الاسمنت بنحو 2.5 مليون طن، كما أن الاحجار الملونة عالية الجودة، وغيرها من المواد الخام متاحة وتحقق ميزة تنافسية لمثل هذه المنتجات، بالإضافة إلى توفر الأيدي العاملة الماهرة ولذلك يعد الاستثمار في قطاع الانشاءات مجدي ويعتبر أحد أهم موارد التنمية في فلسطين. بلغت نسبة الاستثمار في قطاع البناء والتشييد إلى الناتج المحلي عام 2017 حوالي 6.5 في المائة مقابل 6.3 في المائة 2016. وقد بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع حوالي 942.4 مليون دولار في العام 2017 مقارنة مع 845.8 مليون دولار عام 2016.

الخدمات والقطاعات الأخرى

ما يزال قطاع الخدمات متصدراً للقطاعات المكونة للاقتصاد الفلسطيني منذ عدة سنوات، ما يعني أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد خدمي، إذ حافظ على ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت حوالي 79.6 في المائة عام 2017، حيث يشكل قطاع السياحة الجزء الأهم في قطاع الخدمات، ويعتمد النمو في القطاع السياحي في فلسطين على حجم الاستثمارات في مرافق البنية التحتية اللازمة للسياحة، حيث تنمو السياحة بنمو هذه الاستثمارات.

ساعدت مكانة فلسطين التاريخية والدينية والثقافية وغناها بالمواقع الأثرية المتنوعة على اتساع أفق السياحة في فلسطين و زيادة احتمالية ظهورها كمقصد للزوار، فخلال العام 2017 استقبلت فلسطين 2,715,804 سائح، بينما سجلت الفنادق الفلسطينية حوالي 1,174,911 ليلة مبيت لنفس الفترة. على الرغم من المعيقات الإسرائيلية أمام قطاع السياحة في فلسطين، فإن هذا القطاع يسير بخطى مدروسة ومتحدياً جميع المعيقات ويستقطب سنوياً آلاف السياح، وهو ما

[4] مركز التجارة الفلسطيني، دولة فلسطين، "القطاعات الاقتصادية الرئيسية".

يُستدل عليه إحصائيات منظمة السياحة العالمية التي تشير إلى حصول فلسطين على الوجهة السياحية الأكثر نمواً خلال النصف الأول من العالم 2017. يشار إلى أن ما نسبته 53 في المائة من المواقع الأثرية في فلسطين في المنطقة المسماة "ج، حيث تمنع سلطات الاحتلال أية أعمال تنقيب أو ترميم أو تهيئة لتلك المواقع لتكون مراكز سياحية جاذبة للزوار الوافدين والمحليين. وقد ساعد نمو قطاع الخدمات في عدم انهيار القطاعات الأخرى والتي عمد الاحتلال على تدميرها وخاصة القطاع الزراعي.

التطورات الاجتماعية

عدد السكان

بحسب مؤشرات التعداد العام للسكان والمساكن في فلسطين عام 2017، فقد بلغ عدد السكان الكلي في فلسطين 4952 ألف نسمة، منهم 3009 ألف نسمة في الضفة الغربية، 1943 ألف نسمة في قطاع غزة. كما تشير النتائج الى ان المجتمع الفلسطيني المقيم في فلسطين ما زال فتياً، حيث بلغ عدد السكان الذين تتراوح اعمارهم بين 0-14 سنة 1926 ألف نسمة يشكلون ما نسبته 38.9 في المائة من مجمل السكان، وبلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-60 سنة 2798 ألف يشكلون ما نسبته 56.9 في المائة من مجمل السكان، اما باقي السكان أي الذين تبلغ اعمارهم 61 سنة فأكثر فقد بلغ عددهم 228 فرداً بنسبة 4.6 في المائة من مجمل السكان.

أما الكثافة السكانية، فقد أشارت النتائج إلى ارتفاع في الكثافة السكانية لتصل إلى 509 أفراد لكل كيلو متر في الضفة و5,203 في قطاع غزة. حيث سجل قطاع غزة ثالث أعلى نسبة سكانية في العالم. يشار إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم في نهاية عام 2017 في العالم تُقدر بحوالي 13.03 مليون فلسطيني مقارنة بـ 12.71 مليون عام 2016، بنسبة زيادة مقدارها 2.5 في المائة، ويتوزعون حسب مكان الإقامة حوالي 4.95 مليون في دولة فلسطين أي ما نسبته 37.2 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم (منهم 2.89 مليون نسمة في الضفة الغربية بنسبة حوالي 60.7 في المائة، اما في قطاع غزة حوالي 1.90 مليون نسمة في قطاع غزة بنسبة 39.3 في المائة، وحوالي 1.57 مليون فلسطيني في فلسطين المحتلة عام 1948 أي بنسبة 12.0 في المائة، وبلغ نسبة الفلسطينيين في الدول العربية 44.0 في المائة، وفي الدول الأجنبية نسبته 5.4 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.

الشكل رقم (2)
التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (ألف نسمة)
(2017)

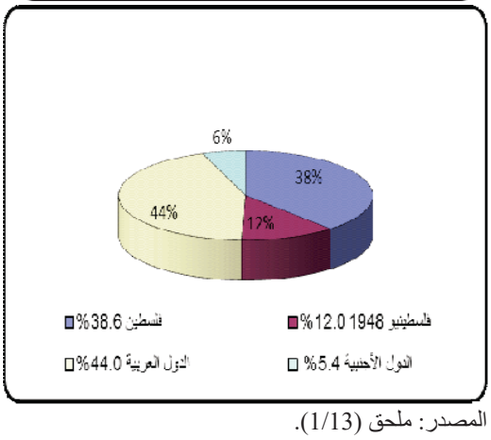

المصدر: ملحق (1/13).

القوى العاملة

بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين للأفراد 15 سنة فأكثر 45.5 عام 2017، مقارنة بنسبة 45.6 في المائة عام 2016، وكانت نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة من مجموع الذكور ضمن سن العمل قد بلغت 70.9 في المائة عام 2017، بينما بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 19.0 في المائة عام 2017. وتعود هذه الفجوة الكبيرة إلى قيود سلطات الاحتلال المتمثلة بالحصار وإقامة الحواجز بين المدن الفلسطينية التي تحول دون زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني. وفي المقابل ارتفع عدد المشاركين في القوى العاملة في عام 2017 إلى حوالي 1.375 مليون شخص، مقارنة بحوالي 1.339 مليون عام 2016.

أما على صعيد نسبة القوى العاملة المشاركة على مستوى المنطقة عام 2017، فقد بينت النتائج بأن نسبة القوى العاملة المشاركة في الضفة الغربية قد بلغت 45.6 في المائة من مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر، في حين بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في قطاع غزة 45.2 في المائة. فيما يتعلق بنسبة البطالة، فقد ارتفعت لتصل حوالي 27.4 في المائة عام 2017 مقارنة بـ 26.9 في المائة عام 2016، ويرجع ذلك لعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل. ولا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ارتفع المعدل ليصل إلى 43.6 في المائة في عام 2017 مقابل 41.7 في المائة عام 2016 في قطاع غزة، في المقابل انخفض المعدل من 18.2 في المائة عام 2016 إلى 18.0 عام 2017 في الضفة الغربية، ويعود أسباب ذلك التفاوت إلى الممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال تقسيم أجزاء الوطن الواحد، ومدى تأثر قطاع غزة بالحصار والحرب المدمرة الثلاث التي شنتها سلطات الاحتلال في السنوات الخمس الماضية، والتي من خلالها يعيش أوضاعاً اقتصادية مأساوية.

كذلك، فقد شهد الفلسطينيين عام 2017 ارتفاعاً في نسبة أعداد العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي، فقد بلغ عدد العاملين في اسرائيل والمستوطنات 131 ألف عاملاً في العام 2017 مقابل 120 ألف عاملاً في العام 2016، إذ بلغ عدد العاملين في المستوطنات الإسرائيلية 22.1 ألف عاملاً في العام 2017 مقارنة بـ 20.8 ألف عاملاً في العام 2016. جاء ذلك بالتوازي مع زيادة عدد العمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي من 861.2 ألف عامل عام 2016 إلى 863.5 ألف عامل عام 2017، ويشكلون ما نسبته 86.8 في المائة من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين، حيث وصل عدد العاملين الفلسطينيين عام 2017 إلى حوالي 994 ألف عامل، مقارنة بحوالي 978 ألف عامل في عام 2016، وتُعزى هذه الزيادة الضعيفة في عدد العاملين إلى تراجع معدل النمو في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً في قطاع غزة.

يُذكر أنه بسبب صغر حجم سوق العمل الفلسطينية وفي ظل الإجراءات الإسرائيلية في محاربتها فإن سوق العمل الإسرائيلية تعتبر جاذبة للعمالة الفلسطينية خاصة وأن قيمة الأجور في هذه السوق مرتفعة بشكل كبير مقارنة بقيم الأجور في السوق الفلسطينية، لكنها تعاني من أعمال التمييز العنصري والإرهاب بحقهم من قبل جيش الاحتلال والمشغل الإسرائيلي على حد سواء. وبالرغم من المردود المالي الجيد للعاملين في السوق الإسرائيلي وتأثيره في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن التأثيرات الاقتصادية السلبية للعاملين داخل الكيان الاسرائيلي كثيرة منها: تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، فرض الحصار والحواجز على المنتج الوطني، هجرة الأراضي الفلسطينية وخاصة الزراعية. جدير بالذكر أن نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر خارج القوى العاملة من مجمل الأفراد 15 سنة فأكثر لعام 2017 في فلسطين بلغت 54.7 في المائة بواقع 29.1 في المائة بين الذكور مقابل 81.0 في المائة بين الإناث.

يعتبر قطاع الخدمات الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلي، كما انخفضت نسبة العمالة في القطاع الزراعي الفلسطيني نتيجة لتدني الأجور إضافة إلى المصادرات المستمرة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وذلك مع ارتفاع لنسبة العمالة في قطاع والبناء والتشييد. بلغت نسبة مساهمة العمالة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى والذي يعتبر الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلي حوالي 62.8 في المائة في عام 2017 مقارنة بنسبة 62.7 عام 2016، أما عن المساهمة في باقي القطاعات الاقتصادية، وقد توزعت نسبة العاملين في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء بواقع 6.7، 13.2، 17.3 في المائة على التوالي في عام 2017، مقارنة بتوزيعهما بمعدلات 7.4، 13.4، 16.5 في المائة على التوالي خلال عام 2016. واستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة عمالة مقارنة بالقطاعات الاخرى بلغت 62.8 فى المائة عام 2017 مقارنة بنحو 62.7 في المائة لعام 2016.

شكل رقم (3)
توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية

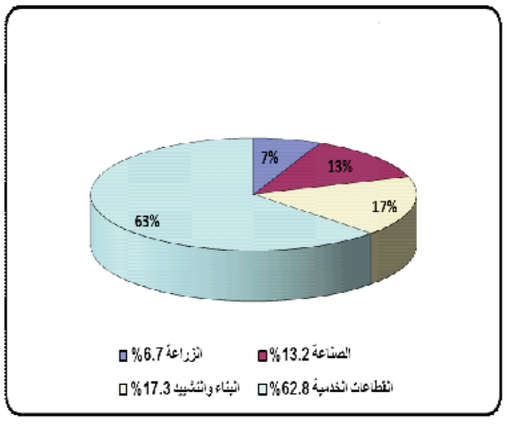

المصدر: ملحق (1/13).

الفقر ومستويات الأمن الغذائي

ولا تزال نسبة الفقر في فلسطين تشهد ارتفاعاً خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغت في العام 2011 حوالي 25.8 في المائة، بينما ارتفعت لتصل الى 29.2 في المائة في عام 2017. كما ارتفعت نسب الفقر المدقع من 12.9 في المائة عام 2011 إلى 16.8 في المائة عام 2017. عانى حوالي 29.2 في المائة من الأفراد في فلسطين الفقر خلال عام 2017 وكان استهلاك أسرهم الشهري دون خط الفقر الذي بلغ للأسرة الفلسطينية المكونة من 5 أفراد 705 دولار أمريكي. كما أن حوالي 16.8 في المائة من الفلسطينيين عانوا الفقر المدقع، في وقت بلغ فيه خط الفقر المدقع 564 دولار لنفس الأسرة.

تبلغ نسبة الفقراء في الضفة الغربية حوالي 13.9 في المائة، بينما وصلت نسبة الفقراء الى ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة لتبلغ 53.0 في المائة أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي أربعة أضعاف بناءً على خط الفقر المدقع فقد بلغت نسبة الفقراء في الضفة الغربية 5.8 في المائة، بينما وصلت في قطاع غزة الى 33.8 في المائة، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي ستة أضعاف. يذكر أن قطاع غزة حلّ في المرتبة الثالثة عربياً من حيث أعلى معدلات الفقر بعد السودان واليمن.

ولا تزال معدلات انعدام الامن الغذائي مرتفعة بشكل كبير فسكان فلسطين يعيشون على الخط الأدنى للأمن الغذائي، وهناك حوالي 27 في المائة من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (حوالي 1.7 مليون مواطن) يفتقرون للأمن الغذائي، فيما يعيش أكثر من 26 في المائة من الأسر تحت مستوى الفقر. وقد قدرت احتياجات فلسطين في إطار خطة الاستجابة الانسانية التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة للشؤون الانسانية بنحو 547 مليون دولار من بينها 55 في المائة لقطاع الأمن الغذائي.

التجارة الخارجية

عانت التجارة الخارجية الفلسطينية من الإجراءات والسياسات التعسفية لقوة الاحتلال، وهذا ما انعكس سلباً على أداء التجارة الخارجية ومعاناة الميزان التجاري من عجز مزمن، بل ومتزايد، وفي ظل انخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات والتي بلغت حوالي 33.4 في المائة في عام 2017، فقد انعكس ذلك في تعميق التبعية لاقتصاد دولة الاحتلال والتي ارتبطت به بنسبة حوالي 76 في المائة من حركة التبادلي التجاري معه. أما من ناحية الواردات فقد شكلت فلسطين سوقاً واسعة لتصريف منتجات دولة الاحتلال، حيث بلغت نسبة الواردات الفلسطينية ما يقرب من 71 في المائة وتشكل حوالي 10 في المائة من مجموع الصادرات الفلسطينية.

تواجه التجارة الخارجية الفلسطينية مشاكل عديدة بداية بمشاكل المعابر والهيمنة الإسرائيلية إلى سياسة الإغلاق والأطواق الأمنية التي تفرض على المناطق الفلسطينية وتنتهي بشروط مطابقة الواردات الفلسطينية للمواصفات الإسرائيلية وعراقيل أخرى توضع أمام الواردات والصادرات الفلسطينية. فيما يمثل العجز التجاري الفلسطيني مع الكيان الإسرائيلي 54 في

المائـة مـن إجمـالي العجـز التجـاري مـع العـالم الخـارجي. ولـم تعمـل الاتفاقيـات التعاقديـة مـع إسرائيل وعلى رأسها اتفاقية باريس الاقتصادية على الحد من الاختلالات التجارية أو تحييدها في ظل مناخ السلام، وبدلاً من أن يساهم هذا الاتفاق كما كـان مـأمولاً علـى إصـلاح الاخـتلالات فـي هيكل التجارة الخارجية وأن يؤدي إلى استعادة الاقتصـاد الفلسطيني لأسواقه التقليدية في الدول العربية وزيادة حجم التبادل التجاري بين فلسطين والدول العربية المجاورة، أدى إلى تعميق تلك الاختلالات وتعميق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

لذا فقد استمر العجز في صافي الميزان التجاري الفلسطيني والذي بلغت قيمتـه 5.4 مليار دولار فـي عـام 2017 مقارنـة بنحـو 5.2 مليـار دولار مقارنـــة بعـــام 2016، وذلـــك بفعـــل سياســـات الاحـتلال ، حيـث ارتفـع إجمـالي الصـادرات الفلسطينية من السلع والخدمات بالأسعار الجارية بنسبة 13.1 فـي المائـة عـام 2017 ليصـل إلـى حـوالي 2.7 مليـار دولار مقارنـة مـع 2.4 مليـار دولار فـي عـام 2016، كـل ذلـك مـع اسـتمرار حظر التصدير من قطاع غزة (باستثناء بعض شـحنات الزهـور والتـوت الأرضـي التـي تسـمح سـلطات الاحـتلال بخروجهـا بكميـات منخفضـة وعلـى فتـرات متباعـدة)، إضـافة إلـى عرقلـة الحركة في الضفة الغربية بتطبيق نظام البوابات عبر جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية المحتلة، الأمر الذي أدى إلى رفع كلفة النقل على التاجر الفلسطيني.

كما ارتفعت الواردات من السلع والخدمات لتبلغ نحـو 8.1 مليـار دولار عـام 2017 مقارنـة مـع 7.6 مليار دولار في عام 2016 بزيادة ما نسبته 5.8 فـي المائـة، كمـا وصـلت نسـبة العجـز فـي الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حـوالي 37.1 فـي المائـة عـام 2017 مقارنـة مـع 39.1 فـي المائـة عـام 2016، خاصـة فـي ظـل اسـتمرار الحصـار الإسـرائيلي المفـروض علـى قطاع غزة.

الموازنة العامة

تراجعت قيمـة إجمـالي صـافي **الإيـرادات العامـة** والمـنح خـلال عـام 2017 بنسـبة 1.2 فـي المائـة مقارنـة مـع العـام 2016 لتصـل إلـى 4,29 مليـار دولار أمريكـي، وذلـك كنتيجـة للارتفـاع الطفيـف في قيمة إجمالي الإيرادات المحلية بما نسبته 0.2 فـي المائـة، وانخفـاض قيمـة التمويـل الخـارجي (المنح) بما نسبته 6.0 في المائة. فيما ارتفعت قيمـة إيـرادات المقاصـة بنسـبة 7.1 فـي المائـة. شـكلت قيمـة إجمـالي صـافي الإيـرادات العامـة والمـنح مـا نسـبته 29.6 فـي المائـة مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي بالأسـعار الجاريـة لعـام 2017 مقارنة مع 32.3 في المائة لعام 2016.

وفيما يتعلق إجمـالي **النفقـات العامـة**، فقد سـجلت قيمتهـا ارتفاعـاً خـلال عـام 2017 لتصـل إلـى 4.55 مليار دولار أمريكي أي بزيـادة بلغت 3.5 في المائة مقارنـة مـع العـام 2016، ويُعزى ذلـك إلـى ارتفـاع قيمـة النفقـات الجاريـة وصـافي الاقـراض بنسـبة 3.0 فـي المائـة، وارتفـاع قيمـة النفقـات التطويريـة بمـا نسـبته 9.4 فـي المائـة، خـلال عـام 2017 مقارنـة مـع العـام 2016. ونتيجـةً لـذلك ارتفـع العجـز فـي موازنـة الحكومـة الفلسطينية خـلال عـام 2017 لتبلـغ قيمتـه 257 مليـون دولار أمريكـي مقارنـة بمبلـغ 51 مليـون دولار أمريكي عام 2016.

أما النفقات التطويرية، فقد سـجلت قيمتهـا ارتفاعاً خلال عام 2017 نسبته 9.4 في المائة مقارنة مع العـام 2016 لتصـل إلـى 369.9 مليـون دولار أمريكـي، وذلـك بسـبب ارتفـاع قيمـة النفقـات التطويرية الممولة من المنح بنسبة 9.5 في المائة لتصل إلـى 175.0 مليون دولار أمريكـي مقارنـة مع 158.4 مليون دولار أمريكي عام 2016.

كما ارتفعت قيمة الإيرادات الضريبية بنسبة 7.1 في المائـة لتصل إلـى 3.2 مليـار دولار امريكـي مقابـل 3.0 مليـار دولار عـام 2016، وارتفعـت نسـبتها إلـى 74.1 فـي المائـة مـن قيمـة إجمـالي صـافي الإيرادات العامة عام 2017.

وفيما يتعلق بالنفقات الجارية وصافي الإقراض، فقد سجلت قيمتها ارتفاعاً خلال عام 2017 لتصل إلى 4.5 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 4.4 مليون دولار في عام 2016 أي بزيادة بلغت 3.4 في المائة مقارنة مع العام 2016، ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة فاتورة الرواتب والأجور بنسبة 1.4 في المائة لتصل إلى 2.34 مليار دولار أمريكي مشكلة ما نسبته 51.5 في المائة من قيمة النفقات الجارية وصافي الإقراض، وارتفاع قيمة النفقات الجارية الاخرى بخلاف الأجور بنسبة 7.3 في المائة لتصل إلى 1,53 مليون دولار أمريكي مشكلة ما نسبته 40.4 في المائة من قيمة النفقات الجارية وصافي الإقراض عام 2017. في المقابل، انخفضت قيمة صافي الإقراض بنسبة بلغت 1.4 في المائة لتصل إلى 265.9 مليون دولار أمريكي عام 2017.

مما سبق يتضح أن تخصيص نسبة لا تتجاوز 5 في المائة للإنفاق التطويري يعتبر غير كافياً، وخاصة في ظل تزايد البطالة والحاجة إلى رفع النمو الاقتصادي. كما أن تحجيم الانفاق المتواصلة من الناحية الاقتصادية يؤدي إلى ركود اقتصادي. من جهة أخرى، فإن هذه السياسة لها تداعيات على مستوى جودة تقديم الخدمات، وخاصة أن الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية بالأساس متراجعة وبحاجة إلى تحسين، وتحسن مستواها لن يتم دون الانفاق اللازم عليها.

الاستثمار الدولي والدين الخارجي

ارتفعت قيمة صافي وضع الاستثمار الدولي في فلسطين بنسبة 6.1 في المائة نهاية عام 2017 لتصل إلى 1,373 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 1,289 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2016، نتيجة ارتفاع قيمة أرصدة الأصول الفلسطينية المستثمرة في الخارج بنسبة أكبر من ارتفاع قيمة أرصدة الخصوم الأجنبية المستثمرة في فلسطين نهاية العام 2017.

كما ارتفعت قيمة إجمالي أرصدة الأصول الخارجية الفلسطينية المستثمرة نهاية عام 2017 بنسبة 4.9 في المائة مقارنة بالعام 2016، لتصل إلى 6,455 مليون دولار أمريكي. شكلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج 6.5 في المائة من قيمة هذه الأصول، بينما شكلت قيمة استثمارات الحافظة في الخارج 16.3 في المائة، وقيمة الاستثمارات الأخرى في الخارج 70.3 في المائة (شكلت قيمة العملة والودائع 92.9 في المائة منها)، وقيمة الأصول الاحتياطية 6.9 في المائة.

أما قيمة إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني فقد ارتفعت بنسبة 4.6 في المائة نهاية عام 2017 مقارنة بالعام 2016، لتبلغ 5,082 مليون دولار أمريكي، شكلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 53.7 في المائة من قيمة هذه الخصوم، وقيمة استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين 13.1 في المائة، وقيمة الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين 33.7 في المائة.

يمثل الدين الخارجي سجلاً لأرصدة الدين المستحقة على قطاعات الاقتصاد الفلسطيني لصالح غير المقيمين، بما في ذلك القروض من غير المقيمين وودائع غير المقيمين المودعة في القطاع المصرفي في فلسطين والسندات الفلسطينية المشتراه من قبل غير المقيمين ومعاملات الدين التي تتم بين الشركات غير المقيمة وتلك التابعة والمنتسبة في فلسطين وأية التزامات أخرى على الاقتصاد الفلسطيني غير التي ذكرت.

الدين العام

شهدت قيمة إجمالي الدين العام على فلسطين تذبذباً خلال الفترة (2012-2017) لتصل أعلى قيمة لها نهاية عام 2017، حيث كانت 2.54 مليون دولار أمريكي مسجلةً ارتفاعاً نسبته 2.4 في المائة مقارنة مع العام 2016، بواقع 1.50 مليون دولار أمريكي لقيمة إجمالي الدين العام المحلي أي ما نسبته 59.0 في المائة من قيمة إجمالي الدين العام نهاية عام 2017 مسجلةً ارتفاعاً نسبته 4.3 في المائة مقارنة مع العام 2016، و 1,04 مليون دولار أمريكي لقيمة

إجمالي الدين العام الخارجي أي ما نسبته 41.0 في المائة من قيمة إجمالي الدين العام نهاية عام 2017 مسجلةً تراجعاً طفيفاً نسبته 0.2 في المائة مقارنة مع العام 2016. كما شهدت نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) تذبذباً خلال الأعوام 2012- 2017، حيث تراجعت عام 2014 لتصل إلى أدنى مستوى لها بنسبة بلغت 17.4 في المائة، ثم عاودت وارتفعت عام 2015 لتصل إلى 20.0 في المائة، قبل أن تعاود بالانخفاض عام 2017 وتصل إلى 17.5 في المائة.

بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي على فلسطين عام 2017 حوالي 1,041 مليون دولار مقارنة بحوالي 1,043 مليون دولار أمريكي في عام 2016 بنسبة انخفاض 0.01، وشكلت قيمة الدين الخارجي على الحكومة العامة 60.6 في المائة من قيمة إجمالي رصيد الدين الخارجي ، بينما شكلت قيمة الدين الخارجي على البنوك العاملة في فلسطين 35.1 في المائة. كما بلغ إجمالي الدين الداخلي القائم 1,501 مليون دولار مقارنة مع 1,440 مليون دولار عام 2016 بارتفاع نسبته 4.1 في المائة الأمر الذي يضع تحديات صعبة أمام الاقتصاد الفلسطيني.

القطاع المصرفي

ارتفعت قيمة إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي خلال العام 2017 بنسبة 11.7 في المائة مقارنة مع العام 2016، لتصل إلى 13.11 مليار دولار أمريكي. بلغت قيمة الودائع للأشخاص المقيمين 11.6 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 88.5 في المائة من إجمالي قيمة الودائع عام 2017. بينما بلغت قيمة ودائع الحكومة المركزية الفلسطينية 597.4 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 4.6 في المائة من إجمالي قيمة تلك الودائع.

تعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة المكون الأهم في جانب الموجودات، والتي لا تزال تحقق معدلات نمو أعلى بكثير من نمو الناتج المحلى الإجمالي، إذ بلغت قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية التي منحها القطاع المصرفي عام 2017 ما قيمته 8 مليار دولار أمريكي، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 14.4 في المائة مقارنة مع العام 2016. حيث بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام 1.5 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 18.4 في المائة من إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي عام 2017. وأيضاً ارتفعت قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من نحو 5.4 مليار دولار في عام 2016، لتصل إلى نحو 6.5 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 20.1 في المائة في عام 2017.

كما بلغت قيمة التسهيلات المقدمة لتمويل القروض الاستهلاكية 1.40 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 17.4 في المائة من إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية. جدير بالذكر أن سعر الفائدة على القروض بالدولار الأميركي سجل انخفاضاً خلال عام 2017 ليصل إلى 5.79 في المائة، بينما ارتفع سعر الفائدة على الودائع بالدولار الأميركي ليصل إلى 1.39 في المائة.